الداخلية تقر شروط التحاق العنصر النسائي بكلية الشرطة

■ أقرت اللجنة الخاصة بوضع آلية لالتحاق العنصر النسائي بكلية الشرطة اليوم السبت الشروط الاساسية للالتحاق بالكلية. وقررت اللجنة خلال اجتماعها أمس برئاسة نائب وزير الداخلية اللواء الركن صالح حسين الزوعري، توجيه رسائل باسم وزير الداخلية الى الوحدات الامنية بالمحافظات لإشعار الراغبات من النساء الشرطويات للالتحاق بالكلية ، على ان يتم فتح باب القبول امام الراغبات في الـ ١٦ من شهر اكتوبر المقبل . وفي الاجتماع شدد نائب وزير الداخلية على ان يتم التعامل مع الدفعة الجديدة بما يتناسب وقدرات ولياقة العنصر النسائي ، والاستفادة من تجارب البلدان العربية الاخرى التي سبقتنا في هذا الجانب. ■

كانت واحدة من مجموعة «النضال الحثيث» النسوية :

وفاء الدعيس لـ«الميثاق»: الثقافة الذكورية لا تثق بإمكانات المرأة

■ في محافظة إب تأسس أول قطاع نسوي على مستوى الأحزاب والتنظيمات في الجمهورية، كانت الأخت وفاء الدعيس أحد مؤسسي ذلك القطاع الذي رأسته لثلاث دورات انتخابية متتالية، ثم عملت كمدير تنفيذي لرعاية الأمومة والطفولة، وساهمت مع أخريات في تأسيس اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظة، أدارت أيضاً عدداً من الجمعيات وحالياً هي نائب مدير مكتب التربية في المحافظة وعضو اللجنة الدائمة.. «الميثاق» التقت وفاء الدعيس وتجاذبت معها أطراف الحوار:

لقاء: هناء الوجيه

تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية لايــزال متواضعــاً

سأرشح نفسي للبرلمان القادم.. وأعمل على الاستفادة من فرصة «العامين»

بدايةً نرحب بالأخت وفاء ونود التعرف من خلالها على قطاع المرأة في محافظة إب ابتداءً بالتأسيس ومروراً بمراحل التطور؟

– حقيقةً، القطاع النسوي في محافظة إب يعتبر من أوائل القطاعات النسوية التي تشكلت على مستوى الأحزاب والتنظيمات في الجمهورية، وكان ذلك في العام ١٩٩١م.. وقد تم تشكيله من خلال تجمع نسوي كان من ضمن دائرة المنظمات الجماهيرية التي كانت ترأسها آنذاك الاستاذة أمة العليم السوسوة، وقد عمل القطاع في بداية تأسيسه على رعاية شئون المرأة تنظيمياً وخدمياً، وقد كنت واحدة من ضمن مجموعة ناضلت في سبيل الارتقاء بوضع المرأة وتحقيق وجود فعلي لها.. ومازلت أتذكر في ذلك الوقت أن عدداً كبيراً من الرجال كانوا يطلقون علينا صفة النضال الحثيث.. والحمد لله تطور القطاع وتشكلت قطاعات مماثلة في مختلف محافظات الجمهورية، وقد ساهمت اعادة الهيكلة لتكوينات المؤتمر الشعبي العام في ايجاد قواعد تنظيمية أوسع وخلق قيادات وسطية، هذا الشيء سهل عملية التواصل والاتصال بين التكوينات والجماعات المختلفة مما أتاح الفرصة لمعرفة جوانب القصور ووضع المعالجات، وكذلك وضع الخطط والبرامج وتنفيذها.. وهكذا استمرت مسيرة المنجزات الى أن توجت بتشكيل قطاع خاص بالمرأة من ضمن قطاعات اللجنة الدائمة، وكان ذلك في المؤتمر العام السابع في دورته الأولى عام ٢٠٠٥م. ومازال العمل جارياً والجهود متواصلة من أجل النهوض وتعزيز عمل القطاعات النسوية، وهذا ما لمسناه من خلال التوصيات والتوجيهات التي خرج بها المؤتمر العام السابع في دورته الثانية.

أدوار ومهام

ما الذي تسهم في تعزيزه قطاعات المرأة بشكل عام من وجهة نظركم؟

– أعتقد أن المرأة من خلال العمل المنظم قادرة على أداء العديد من الأدوار التي تخدم المرأة والمجتمع ككل.. وقطاعات المرأة أو الادارات الخاصة بها كونت قاعدة للعمل الاداري المنظم الذي تستطيع المرأة من خلاله أن تضع الخطط والأهداف والبرامج والمشاريع وتسعى لتنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.. والأعمال في الادارات الخاصة بالمرأة ليست مقتصرة على الجوانب التنظيمية فحسب، ولكنها تضم جوانب متعددة من الاهتمامات الخدمية والمهارية والتوعوية وغيرها من المهام التي تسهم في تحقيق الطموحات والأهداف التي من أجلها استحدثت هذه القطاعات.

ثقافة ذكورية

إذاً وجود قطاعات خاصة بالمرأة خدم المرأة في العديد من الجوانب، والسؤال هنا.. ما الذي يعيق تطلعات المرأة ويقف حجر عثرة أمام تحقيق طموحها؟

– حقيقةً المرأة تخطو خطوات واثبة في سبيل الوصول الى المكانة والمواقع التي تتطلع للوصول اليها.. وفي اطار التمثيل الحكومي أصبح لدينا اليوم وزيرتان وخمس وكيلات وزارة، وهذا عدد قليل اذا ما قُورن بعدد النساء الطامحات والقادرات بجدارة على شغل المناصب التنفيذية والسياسية.. كما أن ذلك العدد غير منصف للمرأة التي تمثل نصف المجتمع، وربما يكون من أسباب ذلك التدني تلك الثقافة الذكورية التي مازالت لا تثق بإمكانات وقدرات المرأة، ومازالت تعتقد أن المكان المناسب للمرأة هو المنزل وشئونه، وأما الأمور والوظائف الأخرى فهي من حق الرجال.. صحيح أن هناك عدداً من رجال المجتمع يدعمون المرأة ويدفعون بها نحو تحقيق أهدافها المشروعة، ولكنهم أقلية بالنسبة للمجتمع الكبير الذي مازال بحاجة الى ثقافة وأدراك واع بأهمية وجود المرأة ومشاركتها.

سأرشح نفسي

سمعنا أنكم كنتم تعتزمون الترشيح في الانتخابات البرلمانية.. فهل مازالت هذه النية موجودة.. وماذا تعني لكم فترة تأجيل الانتخابات لسنتين قادمتين؟

– بإذن الله ساكون من ضمن الأخوات اللاتي سيرشحن أنفسهن في الانتخابات القادمة.. وكما قد كنت مستعدة لخوض التجربة فسوف أسعى بإذن الله للاستفادة من فترة التاجيل لسنتين.. وذلك لأننا مازلنا بحاجة لعمل متكاتف في سبيل رفع مستوى الوعي والتثقيف فيما يخص أهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها في كافة مناحي الحياة، ومن ذلك المشاركة السياسية والوصول الى مواقع صُنع القرار، وأعتقد أن دعم المرأة يبدأ من المراحل الأدنى ويتم التدرج، وذلك من خلال التعيينات المؤثرة للمرأة مثل أن تُعين وكيل محافظة أو مدير مديرية أو مديراً في المكاتب التنفيذية للوزارات، وبذلك نشكل أساساً قوياً لتواجد المرأة ويصبح هناك تقبل اجتماعي لمشاركتها، وبذلك يسهل تمكينها ووصولها الى مواقع صُنع القرار في الحياة السياسية.

على أمل

كلمة أخيرة تودون طرحها؟

– الكلمة الأخيرة موجهة لصحيفة «الميثاق» التي تستحق كل الشكر والتقدير لاهتمامها الجاد والمتابع لكافة القضايا والشئون المتعلقة بالمرأة.. وختاماً أتمنى أن تكون الفترة القادمة عبارة عن مراحل تنفيذية للعديد من الخطط والبرامج والتوصيات والأهداف التي من شأنها النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها من أجل نيل حقوقها التي كفلتها لها الشريعة الاسلامية قبل الدستور والقانون.■

رحيق المساواة

خيبة أمل «مهنيّة»!

■ قبل أيام تواصل معي هاتفياً بعض الزملاء من صحيفة «١٧يوليو» وذلك من أجل المشاركة في فعاليات يوم تضامني مع الزميل صلاح الجلال المختطف منذ اسبوعين، بالتأكيد هذه دعوة لا تُرفض، فزملاء المهنة الواحدة ينبغي أن يقفوا مع بعضهم خاصة في أوقات المحن والشدائد على الأقل ولو بكلمة أو بيان وذلك أضعف الإيمان.

كان الموعد في العاشرة صباحاً وتأخرت بعض الشيء عن الموعد، ولا أخفيكم أني شعرت بالخجل من تأخري ولم أجد لنفسي مبرراً مناسباً لتلك الدقائق المتأخرة عن أداء الواجب، لكني حاولت أن أخفف عن نفسي بإقناعها أنه لن ينتبه أحد نظراً للجموع المحتشدة، فقد كنت على ثقة بأن زملاء المهنة سيتوافدون من كل صوب للمشاركة والتضامن، محضّرين كلمات تعبّر عن الاستياء والمناشدة بردع مثل هذه الأعمال المخزية، كنت أظن حياة إنسان ومصيره أمراً يستدعي الاهتمام والتفاعل.. وسرعان ما تبخرت ظنوني بمجرد دخولي مبنى النقابة، فهناك شعرت بخيبة الأمل.. الزملاء بعدد أصابع اليدين، أما ممثلو النقابة فلا وجود لهم، ورغم تلك المشاركة المحدودة.. بدأنا فعاليات ذلك اليوم، وأثناء ذلك علمنا أن الزميل المختطف أرسل بطاقته النقابية مع رسالة موجهة للنقابة.. ولو علم الجلال كيف تم تلبية ندائه لفضّل البقاء مختطفاً يواسي نفسه بأن هناك من يهتم لأمره، على أن يصطدم بواقع نقابته وزملاء مهنته.■

المحررة

انتقدن «غياب الردع» و«فوضى المحاكم» و«مكافأة الخاطفين»

اليمنيات يحاكمن جرائم الاختطاف

■ شكلت جرائم الاختطاف للأجانب في السنوات الاخيرة مشكلة حقيقية للدولة والمجتمع على السواء، وتطاولت الى أن وصلت الى حد الاعتداء والاختطاف لأبناء البلاد نفسها إما بهدف الابتزاز والارتزاق أو بحجة انتزاع الحقوق المفقودة، وفي كل الاحوال فتلك حجج هشة لا تبرر جريمة حرَّمها الشرع وينبذها المجتمع وترفضها كافة التقاليد والاعراف.. في هذا الشأن نستطلع موقف المرأة من هذه الظاهرة غير الحضارية، وكيف تقرأ المرأة اليمنية مشاكل مجتمعها :

الاخت جمالة القاضي –مديرة مدرسة– تعبر عن رأيها قائلة:

– إن ظاهرة الاختطاف التي نسمع عنها بكثرة مؤخراً مؤشر خطير يؤثر على التنمية والنهوض بالمجتمع، وهو عمل لا يدل على أعراف القبائل وتقاليدها، والاختطاف ليس وسيلة لحل المشاكل أو تحسين المعيشة، ومهما كانت المبررات التي تدفع أصحابها لارتكاب مثل هذه الاعمال فإنها تظل مسيئة أو مشينة بحق اصحابها ولا يمكن التماس المعاذير لهم، وإعفاؤهم من العقاب.

وتضيف القاضي: اعتقد أن عدم تنفيذ العقاب على مرتكبي مثل هذه الجرائم أحد أسباب انتشار مثل هذه الاعمال غير المقبولة والتي ينبغي أن تواجه بردود أفعال حازمة، وان يعاقب كل من تسول له نفسه استخدام مثل هذه الوسائل مهما كانت الاسباب.

جهل مطبق

أسيا الأديمي باحثة اجتماعية ترى أنه ربما ترجع أسباب جرائم الاختطاف عند البعض الى الفوضى في المحاكم وإهمال قضايا المواطنين والتطويل وبطء الاجراءات وعدم الحسم بين المتنازعين والتسرع في بعض الأحكام، ورغم أن هذه المبررات تضغط على أصحابها الا أنها في المقابل تدل على ضعف النفوس والجهل المطبق لأن هذه الأعمال لا يرضاها الله، فالاختطاف هو اعتداء على حرمة الأنفس المصانة شرعاً، وفي كل الاحوال فالمطالبة بالحقوق لها طرقها الشرعية او القبلية التي تدل على الاعراف والتقاليد الطيبة والعريقة للمجتمع اليمني.

أعمال مخزية لاتقرها الأعراف والأخلاق ولا عذر للجناة

سلوكيات دخيلة

وترى الاخت انتصار مقبل –كلية العلوم– أن الوطن في هذه المرحلة يحتاج الى الاهتمام والرعاية من خلال التركيز على جوانب التطور والتنمية والأعمال التي تساعد على النهوض وتقود اليه.. أما ما ظهر موخراً من سلوكيات دخيلة على مجتمعنا من ذلك ظاهرة الاختطاف، فهي أمور تهدد أمن واستقرار الوطن وتعيق نهضته، كما أن مثل هذه الاعمال تتعارض مع الرجولة والشجاعة وهي مخالفة لعادات المجتمع وتقاليده، وتختتم حديثها بالقول: إن هذا المستنقع يقود الى هدم الاقتصاد ويشوه سمعة البلاد، ولابد من ردع هذه الأعمال بتفعيل مبدأ العقاب والثواب وألا يتم مكافاة الخاطفين لأن ذلك يشجعهم على الاستمرار وظهور آخرين بهدف الابتزاز والاسترزاق، وكلما كانت هناك ضوابط

تهديد للتنمية وتشويه لسمعة البلاد.. ولابد من تفعيل العقاب

واختتمنا استطلاعنا مع الاخت نورية احمد –ربة بيت – حيث قالت: في بداية ظهور مثل هذه الاعمال كان الجميع يتعامل معها على أنها أحداث عابرة ولن تتكرر، لكن لأن اصحابها حققوا بعض المصالح الشخصية ولم ينالوا الجزاء العادل تم التشجيع على استخدام هذه الوسيلة بطريقة غير مباشرة.. فكان الاختطاف احدى وسائل الضغط لتحقيق المصالح والاهداف، ومن هنا نرى أن الدولة عليها واجب وضع العقاب الشديد لكل من تسول له نفسه إقلاق أمن الناس واستقرارهم وتهديد أمن البلاد واقتصادها.

مؤكدة في ختام حديثها على دور الأمهات في تربية أبنائهن، فهناك قيم ومبادئ وأخلاقيات، لابد أن تزرع وترسخ في أعماقهم، لكي يدركوا أنهم أبناء مجتمع يوجه مبادئ دين حنيف ويصون الإنسان ويدعو للسلام، وتحكم هذا المجتمع أعراف وتقاليد وأصول عريقة، تنبذ مثل هذه السلوكيات.

منجز الوحدة العظيم ليس ملك فرد أو شخص هو ملك لكل أبناء الوطن وكل الشرفاء وكل المخلصين..
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام